



شهدت معظم المجتمعات العربية، منذ بدايات النهضة في القرن التاسع عشر، تطوراً كبيراً للفكر السياسي والاجتماعي الحديث، انعكس في ما يمكن تسميته الثورة الدستورية التي شارك فيها العرب مع الشعوب المسلمة الأخرى، المتطلعة إلى اللحاق بالعصر، في إطار السلطanates القديمة المتداigne. وقد استمر هذا التطور بعد الانفصال عن السلطنة العثمانية، وتسارع، ولو مع كثير من المخاوف، في ظل الوصاية الاستعمارية، وعبر عن نفسه من خلال تمكّن الحركات الاستقلالية بالدستور وبالسيادة الوطنية، ورفض التبعية، ومقاومة السيطرة الأجنبية، والسعى إلى الاستقلال الكامل والتاجز. وورثت بلدان عربية عديدة، في المغرب ومصر وسوريا والعراق ولبنان والسودان وغيرها، بعد الاستقلال، نظماً تعدديّة ديمقراطية الطابع، على الرغم مما كان يشوبها من نواقص وتشوهات، لم يكن من المستحيل التغلب عليها، وتجاوزها مع الزمن.

لكن السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت، في البلدان العربية كما الحال في معظم بلاد العالم، صعوداً عاصفاً لأفكار الثورة الاجتماعية، وتبنيت أفكارها، كما حصل في روسيا الشيوعية وصين ماو تسي تونغ، نخب "طليعية"، على أمل أن يفتح القضاء على احتكار السلطة والثروة من شرائح قليلة من المجتمع، طريق التقدّم الصناعي والزراعي، ويمكن المجتمعات من اللحاق السريع بالدول الصناعية الغربية. وقد أنشأت هذه الأفكار التي انتشرت في بلدان العالم المتقدمة، سواء وصل أصحابها إلى الحكم أم لا، مناخاً جديداً بدأ فيه النظم الليبرالية أو شبه الليبرالية، في مقابل ما يقدمه النموذج "الثوري" الروسي أو الصيني من فعالية وإنجاز، مهترئة وبالية، لا تفي بالمطالب الشعبية، ولا تستجيب للتطورات العميقة إلى السيادة والنهضة الحضارية. وخلال السنوات القليلة التي أعقبت الاستقلال، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اكتسحت الثورات والانقلابات التي ارتبطت بها القسم الأعظم من الدول الصغيرة التي ولدت من حركات تصفيية الاستعمار، وعلى أرضية انحسار الهيمنة الأوروبيّة في القارات الثلاث، آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

بأن الأزمات العديدة التي بدأت تعاني منها هذه النظم الثورية، منذ السبعينيات، والزوال السريع للأوهام التي ارتبطت بها، وإخفاقها في تلبية المطالب الاجتماعية، والرد على التوقعات التي ولدتها في مرحلة صعودها، كل ذلك وضع حدا للأمال القديمة المعلقة عليها، وأحبط الشارع الشعبي، وأدخل النخب السياسية التي التحقت جميعها تقريباً بالمشروع "الثوري" في أزمة أيديولوجية عميقة، دفع أكثرها إلى العودة إلى "النموذج السائد، أي إلى نظام التعديدية والتنافس على السلطة، لإعادة بناء الشرعية. كانت بلدان أميركا اللاتينية التي شكل مقتل شيء غيفارا صدمة كبيرة لشعوبها، هي السباقة للدخول في هذا الطريق عبر مفاوضات صعبة للتسوية السياسية بين حركات المقاومة المسلحة والنخب اليمينية الحاكمة. لكن ستعقبها بسرعة الكثير من الدول الأفريقية قبل أن تتحقق بها، منذ نهاية الثمانينيات، الكتلة السوفياتية برمتها، أعني الاتحاد الروسي ودول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى جمعاً.

(1)

لم يختلف وضع الدول العربية التي دخلت في التجربة ذاتها عن ذلك، فقد كانت مصر سباقاً لاكتشاف مأذق نموذج النظام السوفياتي، أولاً بسبب هشاشة الأسس النظرية والسياسية التي قام عليها هذا النموذج فيها. ثانياً بسبب الضربة المعنوية القاسية التي أصابت السلطة العربية "الثورية" نتيجة الهزيمة المؤلمة التي تكبّدتْها في مواجهة القوات الإسرائيلية، وحليفها الأميركي عام 1967. وهكذا بينما بدأت القاهرة في التحلّل من أوهامها الثورية، والعودة إلى طريق الليبرالية، لكن بعد تفريغها من مضمونها السياسي الرئيسي، وهو احترام الحريات العامة وتعزيزها، منذ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتسلمه أنور السادات السلطة من بعده، كانت السلطة "الثورية" في سوريا والعراق وليباً واليمن والسودان وغيره لا تزال تتخطّط من دون أن تصمد إلى قرار. أما في الجزائر فقد عوّضت الموارد النفطية الكبيرة عن إفلاس النموذج نفسه، وسمحت باستمراره من دون هزّات كبيرة حتى التسعينيات، لتتحقّق تطوره بنموذج النظم الخليجية الريعية، ولو في ثوب جمهوري.

لم يكن هناك من حيث المبدأ ما يمنع البلاد العربية التي اختبرت النموذج السوفياتي من الخروج السلمي والتدرج من حكم الحزب الواحد إلى النظام التعديدي، كما حصل في كل بقاع العالم، باستثناء كوبا وكوريا الشمالية. لكن ما حصل كان معاكساً لذلك. فبدل الخروج من أزمة النظم "الثورية" من باب العودة إلى التعديدية والديمقراطية، فضلّت البلاد العربية الخروج من باب الكمبرادورية الاقتصادية والفاشية السياسية، وإعادة بناء النظم الاستبدادية على أساس جديدة، سواء ما تعلق بالقاعدة الاجتماعية التي تقوم عليها، أو بنوعية الأجهزة والمؤسسات التي تستند إليها في فرض سلطتها وإرادة أصحابها، أو بالأيديولوجيا التي تعبّر من خلالها عن مصدر شرعيتها. فبالإضافة إلى الطلب الدولي، أو بالأحرى الغربي، على النظم الاستبدادية التي تضمن "الاستقرار"، وتتوفر شروطاً أفضل للاستثمار الاقتصادي والاستراتيجي، وجدت النخب السياسية والثقافية العربية في التوظيف في المسألة القومية، مع اختصارها في الاعتراض على التوسعة الإسرائيلي، أو دعم القضية الفلسطينية، أفضل وسيلة لإنقاذ نموذج حكم الاستثناء. وهكذا لم تعد ثورية النظم مرتبطة بتلبيتها تطلعات الجمهور الشعبي من عمال وفلاحين وتقليل الفوارق بين الطبقات، وتسرّع وتتأثير التنمية الاقتصادية وبيناء القاعدة الصناعية والتكنولوجية للبلاد، وإنما في تأكيد الوحدة الداخلية والإبقاء على النظم القائمة من دون تغيير، فأصبحت الثورية في العقيدة والممارسة ريفاً لحكم الاستثناء والمحافظة على قوانين الطوارئ وإلغاء الحقوق الفردية والحرّيات العامة واستباحة السلطة للفضاء العام السياسي والمدني والديني وإزالة كل "الخصوصيات".

وكما احتلت البيروقراطية المتحالفه مع أطراف وكسور عشائرية وطائفية واجتماعية محل طبقة العمال والفالحين مكان الحاضنة الاجتماعية للنظم المتعددة، حلت عقيدة الحفاظ على الأمن، أو مقاومة الصهيونية والوقوف في وجه الاستعمار أو كليهما، مورداً للشرعية محل شعارات الثورة الاجتماعية والصناعية والعلمية. وأخذت الأجهزة الأمنية المتقاطعة والمليشيات الموازية والمتناهية التابعة للإرادة الشخصية للحاكم الفرد، تحتل المكانة التي كانت من اختصاص الجيوش الشعبية والعقائدية في تأمين شبكات الدفاع والحماية للنخب الحاكمة، بل في ضمان اتساق النظام بأكمله، وضبط حركته، وتوحيد مؤسّساته، وتسييرها، بما في ذلك تجديد النخب نفسها، والعناية بتأمين العناصر القيادية السياسية والإدارية الالزمة لتشغيل النظام. وشيئاً فشيئاً، أصبحت النظم السياسية رهينة مباشرة لهذه المؤسسة الأمنية والمليشيات العسكرية التي لا هدف ولا برنامج لها سوى الحفاظ على نفسها، وتخليل الوضع القائم، وتثبيت زعاماته وأعوانه في مواقعهم وأدوارهم، والقضاء في المهد إذا أمكن على احتمال ظهور أي عامل أو عنصر يمكن أن يشكل في المستقبل تهديداً للنظام، فكريياً كان أم سياسياً أم اقتصادياً أم تقنياً.

وصار إلغاء الحقوق والحريات وتعليق القانون وتعيم الملاحقات الأمنية وتهديد الأفراد في وجودهم وأرزاقهم علامة الوطنية، أو القومية التي أصبحت تعني الاهتمام بفلسطين، وبرهاناً عليها. وما كانت هناك شروط أفضل من ذلك، لتعيم الفساد والرشوة ونهب المال العام، والتخلّي عن مسؤوليات الحكم والقيادة لصالح تكوين شبكة المصالح الشخصية من الممسكين بالسلطة والثروة، وتحويل الدولة إلى عصابة، تستخدم القوة والعنف لتحقيق أهدافها الخاصة، ولا تتورع عن أي عمل من أجل ضمان استمرارها وتنمية مواردها وثرواتها ونفوذها.

وبمقدار ما قاد السطو العلني، و"شبه القانوني"، على موارد الدولة والمجتمع إلى تنظيم حرب ضدهما واستعمارهما من الداخل، وقضى في النهاية أي فرصة للتقدم الصناعي والتكنولوجي للبلاد، وقاد إلى الكساد الاقتصادي وتعيم الفقر وتعيق التفاوت الصارخ بين الطبقات، سوف يقود إلى الثورات الشعبية، ويدخل المجتمعات منذ نهاية العقد الماضي، في حقبة طويلة من الحروب والنزاعات الأهلية.

(2)

ولدت من رحم النظم "الثورية"، أي الانقلابية والاستثنائية، نظم مغلقة كلياً، تسير بقوة دفعها الذاتية، وحسب منطقها الداخلي، لا تدين للمجتمع بشيء، ولا تتأثر به أو تلتفت إلى ما يقول، وتقتصر علاقتها به على تحبيده، ومنعه من المبادرة أو الحركة أو الاحتجاج. نحن في الواقع أمام آلاتٍ لا يمكن النفاذ إليها، ومن باب أولى فتح حوار معها أو التفاوض، بأي صورة كانت، حول السياسات التي تتبعها. ذلك أنها لا تخضع، هي نفسها، في سلوكها أو سيرها إلى أي مفهوم سياسي، وليس لها علاقة بالسياسة أو بالمجتمع. إنها عوالم قائمة بذاتها، تعيش في فلك خاص بها، وتبنّى مفاهيم وتعتمد معايير من تصميمها، لا علاقة لها بالمعايير القائمة في العالم الخارجي المحيط بها. وبعد أن استملكت موارد البلاد التي وضعـت يدها عليها، لم تعد بحاجة كي تضمن بقاءها إلى التعامل أو التفاعل مع أحد من خارجها. ولا للتواصل مع المجتمع أو التعامل معه إلا عبر المؤسسات التي خلقتها هي نفسها، والتي تشكل جزءاً من جهاز أمنها، بما فيه المؤسسات غير الأمنية. والمكان المفضل لديها للتواصل مع أفراده، والاتصال بهم هو مكاتب فروع الأمن المنتشرة في كل قرية وهي دوار. هذه هي الوضعية الوحيدة التي يجد فيها أعضاؤها الأمان والثقة الضروريـن، واللغة الرئيسية لبناء علاقاتها مع أفراد الشعب في أثناء ممارستها

حياتها الطبيعية، ووسائلها لفرض الخوة والأمر الواقع عليهم .

هكذا وجدت أكثر الشعوب العربية نفسها في مأزقٍ يصعب الخروج منه، فهي في وضعية يائسة لا تفدي فيها الثقة ولا السياسة، ولا يمكن أن ينمو فيها أي أمل بالحوار، ولا ينفع معها لا الضغط ولا الاحتجاج ولا الاعتصام. إنها أمام غول نشأ في أحشائها، ونما في رحمها، وهو يمتلكها من الداخل ويستبد بكل مواردها ومؤسساتها وإمكاناتها العقلية والمادية معاً، ويتحكم بها حتى يكاد يحصي عليها أنفاسها وتنهيّاتها. ومن هذه الأوضاع الاستثنائية خرجت السياسة الاستثنائية أو سياسة الاستثناء الأقصى للسياسة، إلغاء الشعب والقضاء عليه وتشريده من طرف، والانتفاضات الشعبية الانتحارية من طرف آخر .

كان من الممكن لثورات الربيع العربي أن تشكل فاتحة لتغيير في علاقات السلطة يعيد الطغم الحاكمة، سواءً أكانت طبقات أو شرائح أو نخبًا لقيطة، إلى الواقع، ويدفعها إلى القبول بحد أدنى من المساومة على حكم الاستثناء الذي تريد تخليله، ومعه إلغاء أي مفهوم للحقوق والواجبات والقانون والعدالة والمواطنة بل وللسياسة، والاعتراف بوجود شعب، مالك الأرض، تجمع بين أفراده رابطة سياسية تتجاوز بهم الولاءات الأهلية والعصبيات الطبيعية، من طائفية وعشائرية وأقوامية، لتأسيس لالتزامات متبادلة يحكمها الولاء المشترك للقانون، وبالتالي الكف عن التعامل معهم كما لو كانوا قطيعاً من الماشية، وفي أحسن الأحوال أتباعاً وموالين شخصيين. لكنها فعلت العكس. هكذا قادت الثورات المضادة الطغم الحاكمة إلى تبني سياساتٍ أكثر تطرفاً في العنف والإقصاء والاستثناء، فأطبقت على شعوبها بقبضة آلتها الجهنمية الأمنية، لتعيدها إلى أوضاع أسوأ بكثير من السابقة، بعد أن قوّضت أركان الدولة ومؤسساتها، ووضعت المجتمعات في دوامة الفوضى العارمة التي تحتاج إليها إلى زمن طويل، قبل أن تستعيد توازناتها وسكنيتها و"رشد"ها وتتمكن من بناء رد منظم على استباحة فضائها ومحرماتها .

لكن، بتقويضها دولها ومجتمعاتها حولت هذه الطغم الأزمة من أزمة سياسية وطنية إلى أزمة إقليمية ودولية، ورفعتها إلى مستوى يجعلها خارج سيطرتها، ونقلتها إلى داخل مجموعة النظم العربية التي اعتقدت أنها، ببنياتها الأبوية وولاءات جماعاتها العشائرية والدينية والمحسوبيّة، يمكن أن تتأى بنفسها عنها، وتحتمي بها من عدوى فكرة المواطنة والحقوق السياسية والمعنوية المتعلقة باحترام الأفراد والكف عن اغتصاب إرادتهم وضميرهم وتجريدهم من إنسانيتهم، لتسهيل استبعادهم. وأمام شعورها بضغط الأزمة الإقليمية الجارف، لا تجد هذه النظم الأبوية اليوم سوى ارتداء الدرع ذاتها التي ارتديتها من قبل النظم الثوروية المجهضة، واستبدال سياسة الاستثمار في علاقات الولاء الشخصية، على أساس العرف أو الدين أو القرابة أو المحسوبية، بعلاقات الإخضاع الآلي، وبالتالي إعادة بناء آلـ الحرب الداخلية التي تعتقد أنها الوحيدة التي تضمن وجودها وسيطرتها. لا نعرف بعد من قتل الكاتب السعودي، جمال خاشقجي، بالتحديد، لكننا ندرك أن القتل أصبح العملة السياسية الوحيدة المتداولة في حقل السياسة، في مشرق العالم العربي ومغربه. وما يbedo احتكاراً للعنف من طرف واحد في البداية لن يلبث حتى يصبح الرأسمال الأكثر شيوعاً ومجانية بين أيدي الجميع في مرحلة ثانية .

هل سيكون لدى المجتمعات العربية القدرة من جديد على تحطيم هذه الآلة الجهنمية، أقصد "الدولة العصابة"، أم سوف تستمر الشروط الإقليمية والدولية التي ساهمت في نشوئها واستمرارها تحول دون ذلك، وكيف؟ هذا سؤالٌ يستحق التفكير، حتى لو أن الإجابة عنه ليست بالضرورة جاهزة.

المصادر:

العربي الجديد